

مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية واللغات
كلية الآداب جامعة المنوفية

استدلال المفسرين على مبهم القرآن بالقرآن

إعداد

الباحث / عامر أحمد علي عامر

شعبة النشر والخدمات المعلوماتية

المجلد ٢٣ العدد (٦٥) يناير ٢٠٢١ م

استدلال المفسرين على مبهم القرآن بالقرآن

الباحث/ عامر أحمد علي عامر

مقدمة

تحدّث العلماء قديما وحديثا عن المبهّمات التي في القرآن، وأولوها اهتماما بالغا، وصنّفوا في ذلك المصنّفات، وأول من أفرد هذا العلم بالتصنيف هو الإمام أبو القاسم السُّهيلي (ت ٥٨١هـ في كتاب سماه: (التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من أسماء الأعلام) ثم تتابع العلماء بعده بالتأليف في هذا العلم، ومن هؤلاء: أبو عبد الله بن عسكر، وبدر الدين ابن جماعة، وأبو عبد الله البنسني، والسيوطي، وكتبهم كلها مطبوعة.

وذكر العلماء طريقا واحدا لمعرفة المبهّم، وهو النقل المحض، ولا مجال للرأي فيه، بينما علماء الحديث ذكروا عدة طرق منها: أن يرد مسمى في رواية أخرى، والثاني: أن ينص العلماء على بيان المبهّم، وكلا الطريقتين يرجعان إلى الطريق الأول، وهو النقل المحض، والنقل المحض يكون عن طريق القرآن الكريم، أو السنة النبوية الصحيحة، أو أقوال الصحابة الذين شاهدوا التنزيل، أو التابعين الحاملين لعلمهم.

وتحدث علماء علوم القرآن وعلماء الحديث عن أسباب الإبهام، ولكن يلاحظ أن أسباب الإبهام في القرآن ترجع كلها إلى الله جل جلاله، لحكمة قد نعلمها وقد لا نعلمها، وأما أسباب الإبهام في الحديث فغالبيتها ترجع إلى الراوي، كأن يكون شاكا أو مدلسا أو أراد الاختصار ونحو ذلك.

وإذا كان العلماء قد عدوا تفسير القرآن بالقرآن في صدارة طرق التفسير على الإطلاق، فإنّ بيان المبهّم والله عز وجل أعلم بمراده، يحتاج إلى أعمال هذه القاعدة التفسيرية وقد قدم القرآن في مواطن كثيرة تفاسير واضحة لمعاني بعض ألفاظه، يقول الله

الإخفاق لخطأ في الاستدلال، أو تقصير في دراسة الاستخدام القرآني للألفاظ والجمل والأساليب، أو النظر إلى مواطن قرآنية دون غيرها مما قد تكون ذات صلة بالموضوع، أو لأمر أخرى تجب مراعاتها، ربما تكون خاصة بكل موطن على حدة، قد تغيب عن المستدل.

وينتظم هذا البحث في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول : التعريف بالمبهم وعناية الأمة به.

المبحث الثاني: أنواع المبهم في القرآن الكريم وأسباب وروده.

المبحث الثالث: مواقف المفسرين من المبهم في القرآن الكريم.

المبحث الرابع: نماذج لاستدلال المفسرين على المبهم

خاتمة

المبحث الأول

التعريف بالمبهم وعناية الأمة به

المطلب الأول: التعريف بالمبهم

أولاً- المبهم لغة :

المُبْهِم في اللغة اسم مفعول من الإبهام، وهو مصدر أبهم المزيد بالهمزة، ومُجرده بهم، وتدور معاني مادة «بَهَمَ» في المعاجم العربية حول العجز عن الكلام، والخفاء والغموض، و«أن يبقى الشيء لا يُعْرَفُ المأثى إليه، يقال هذا أمرٌ مُبْهِمٌ، ومنه البُهْمَةُ: الصخرة التي لا حَرْقَ فيها، وبها شُبِّهَ الرَّجُلُ الشُّجَاعُ الذي لا يُقَدَّرُ عليه من أيِّ ناحيةٍ طُلِبَ، وقال قوم: البُهْمَةُ جماعةُ الفرسان، ومنه البُهَيْمُ: اللُّوْنُ الذي لا يَخَالِطُهُ غيره، سوادًا كانَ أو غيره، وأبْهَمْتُ البابَ: أغلقتُه... والتبهم صِغارُ الغنم، والتبهمى نبتٌ، وقد أبهمت الأرض كثرت بُهْمَاها...»^(١).

«والأسماء المُبْهِمَةُ عند النحويين هي أسماء الإشارات، نحو قولك: هذا، وهؤلاء، وذاك وأولئك، واستبهم عليه الكلام، أي استغلق، وتبهم أيضًا، إذا أرتج عليه»^(٢). «ويقال: أبهم عن الكلام، وطريقٌ مُبْهِمٌ إذا كان خَفِيًّا لا يَسْتَبِين، ويقال: ضربه فوق مُبْهِمًا، أي مَعْشِيًّا عليه لا يَنْطِقُ ولا يَمِيزُ، ووقع في بُهْمَةٍ لا يَنْجُو لها أي خُطَّةً شديدة، واستبهم عليهم الأمر: لم يذروا كيف يأتون له... وكلام مُبْهِمٌ: لا يُعْرَفُ له وَجْهٌ يُوْتى منه، مأخوذ من قولهم حائط مُبْهِمٌ إذا لم يكن فيه بابٌ... وإبهاُم الأمر: أن يَشْتَبِهَ فلا يَعْرِفُ وجهه، وقد أبهمه، وحائط مُبْهِمٌ: لا باب فيه، وبابٌ مُبْهِمٌ: مُغْلَقٌ لا يُهْتَدَى لفتحِه إذا أُغْلِقَ، وأبْهَمْتُ البابَ: أغلقتُه وسدَدْتُه، وليلٌ بهيم: لا ضَوْءَ فيه إلى الصَّباح... وكلُّ ذي أربَعٍ من دوابِّ البحر والبرِّ

(١) مقاييس اللغة، أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج ١ ص ٣١١.

(٢) الصحاح.. تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، يناير ١٩٩٠، ج ٥ ص ١٨٧٥.

يسمى بهيمة... والمبهم والأبهم: المصنعت... والمبهم من المحرمات: ما لا يحلُّ بوجهٍ ولا سببٍ كتحریم الأمِّ والأخت وما أشبهه... وصوتٌ بهيم: لا ترجيع فيه... وبهم فلان بموضع كذا إذا أقام به ولم يبرحه»^(١).

ثانياً - المبهمة اصطلاحاً

عرفه أبو القاسم عبدالرحمن بن الخطيب السهيلي (ت: ٥٨١هـ) فقال: هو «ما تضمنه كتاب الله العزيز من ذكر من لم يُسمَّ فيه باسمه العلم، من نبي أو ولي أو غيرهما، من آدمي أو ملك أو جني، أو بلد أو شجر أو كوكب، أو حيوان له اسم علم، قد عُرف عند نقلة الأخبار، والعلماء والأخبار»^(٢).

والسؤال حول تعريف السهيلي عما لم «يُعرف عند نقلة الأخبار والعلماء الأخبار».. ألا يعد من المبهمة؟! بالطبع هو من المبهمة، ولذا تقييده هذا في غير محله، ولعله إشارة منه إلى أن الطريق الأوضح لمعرفة المبهمة هو النقل! وهذا أيضاً محل نظر. ثم إن هذا التعريف ليس تعريفاً جامعاً، فهناك أنواع أخرى من المبهمة لم يتضمنها، مثل مبهمة العدد ومبهمة الزمان.

(١) لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور (٦٣٠هـ - ٧١١هـ)، طبعة دار المعارف: ج ١ ص ٣٧٦-٣٧٨.

(٢) التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم، أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي (٥٠٨-٥٨١هـ)، تحقيق الأستاذ علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ص ١٦.

وعرفه أبو عبد الله محمد بن علي بن خضر الغساني المالقي المالكي ابن عسكر (٦٣٦هـ) بأنه «ما أبهم فيه (يعني القرآن الكريم) من أسماء الذين نزلت في أوصافهم الآيات، وكانوا سببًا لما فيه من الأخبار والحكايات»^(١).

وما أخذ على تعريف السهيلي من إغفال بعض أنواع المبهم كمبهم العدد والزمان يؤخذ كذلك على تعريف ابن عسكر.

وهو ما تداركه بدرالدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، فقال: «اسم من ذكر في القرآن العظيم بصفته، أو لقبه أو كنيته، وأنساب المشهورين من الأنبياء والمرسلين، والملوك المذكورين، والمعني بالناس والمؤمنين إذا ورد لقوم مخصوصين، وعدد ما أبهم عدده، وأمد ما لم يُبين أمده»^(٢).

ويؤخذ على تعريف ابن جماعة أنه استخدم «من» الموصولة، وهي تستخدم للعاقل وحده، دون غير العاقل، وثم أسماء مبهمة في القرآن لغير العاقلين، فكان يتعين عليه أن يستخدم مكانها «ما».

وعلى ضوء ما سبق يمكننا أن نعرف المبهم في القرآن الكريم فنقول: «ما ذكر في القرآن الكريم بغير اسمه، وما لم يعينه من عدد أو أمد أو مكان أو نسب أو حدث».

المطلب الثاني - عناية الأمة بالمبهم وتدوينه

(١) التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام، محمد بن علي الخضر الغساني أبو عبد الله المعروف بابن عسكر (٥٨٤-٦٣٦هـ)، تحقيق حسن إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سورية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص ٣٤.

(٢) غرر التبيان فيمن لم يسم في القرآن، بدرالدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنايني الحموي الشافعي (٧٣٣هـ)، تحقيق الدكتور عبدالجواد خلف، دار قتيبة للطبع والنشر والتوزيع ط ١٠٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص ١٩١.

بدأت عناية الأمة بمبهمات القرآن منذ عهد الصحابة الكرام ﷺ، فقد أخرج البخاري عن ابن عباس- رضي الله عنهما- أنه قال: «أردت أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين تظاهرتا على رسول الله ﷺ فمكثت سنة، فلم أجد له موضعاً حتى خرجت معه حاجاً، فلما كنا بظهران، ذهب عمر لحاجته، فقال أدركني بالوضوء، فأدركته بالإداوة، فجعلت أسكب عليه، ورأيت موضعاً، فقلت يا أمير المؤمنين: من المرأتان اللتان تظاهرتا؟ فما أتممت كلامي حتى قال عائشة وحفصة»^(١).

وروي عن ابن عباس- رضي الله عنهما- أيضاً أنه قال طلبت اسم رجل أربع عشرة سنة حتى وقفت عليه، وهو اسم الذي خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله، يقال إنه ضمرة بن العيص^(٢).

وروي الخبر نفسه عن عكرمة مولى ابن عباس، أنه طلب اسم الرجل الذي خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله أربع عشرة سنة حتى وقف عليه^(٣).

وقد يكون عكرمة روى الخبر عن ابن عباس، فنسب النقلة عنه- خطأ- الخبر إليه، أو حكاه عن نفسه فظنوه يحكي عن ابن عباس.. أيّاً كان الأمر، فهو يشير إلى اهتمام بهذا العلم المبارك في مرحلة مبكرة من عمر الأمة الإسلامية.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣هـ-٨٥٢هـ) بعناية عبدالعزيز بن باز، محمد فؤاد عبدالباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت لبنان برقم ٤٩١٥، ٦٥٩/٨.

(٢) الغوامض والمبهمات، ابن بشكوال (٤٩٤هـ-٥٧٨هـ)، تحقيق محمود مغراوي، دار الأندلس الخضراء- جدة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م (١/ ٤٩٨)، ونقله السيوطي في كتابه «مفحومات الأقران في مبهمات القرآن»، ضبط وتعليق د.مصطفى ديب البغا، مؤسسة علوم القرآن، دمشق- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م، ٨، نقله عن ابن منده في كتابه معرفة الصحابة.

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (٤٦٣هـ)، بعناية عادل مرشد، دار الأعلام، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ٣٥٥، والتعريف والإعلام: ١٦.

ونقلت الأمة ما روي عن النبي ﷺ وعن الصحابة من تفسير للمبهمات بين ما روته من مرويات أخرى، ثم استقل التفسير في التدوين، وكانت مرويات المبهمات ضمنه، بالطبع، إلى أن أفرد الحديث عن المبهم في مؤلفات مستقلة.

كما وجد المبهم كذلك مكانًا بين علوم القرآن الكريم في المؤلفات في هذا الفن، فقد عده الزركشي في كتابه «البرهان في علوم القرآن»^(١) النوع السادس من هذه العلوم، وعده السيوطي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن» النوع السابعين^(٢).

- ومن أهم المؤلفات في المبهم:

١- «التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم» لأبي القاسم عبدالرحمن بن الخطيب السهيلي (ت: ٥٨١هـ).

٢- «التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام» لأبي عبد الله محمد بن علي بن خضر الغساني المالقي المالكي المعروف بابن عسكر (ت: ٦٣٦هـ).

٣- «الاستدراك والإتمام للتعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام» لأبي العباس أحمد بن يوسف بن أحمد بن يوسف بن إبراهيم السلمى الفاسي، المعروف بابن فرتون (ت: ٦٦٦هـ).

٤- «الاستدراك على التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام» لمحمد بن علي بن يحيى بن علي الغرناطي، الأندلسي، أبو عبدالله الشامي، المعروف بالشامي (ت: ٧١٥هـ).

(١) البرهان في علوم القرآن، بدرالدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، ٢٢ شارع الجمهورية، القاهرة د.ت ١٥٥/١.

(٢) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (٩١١)، طبعة محققة مخرجة الأحاديث مع الحكم للشيخ شعيب الأرنؤوط، اعتنى بها وعلق عليها مصطفى شيخ مصطفى، طبعة مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ص ٦٩٨.

- ٥- « صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل » لأبي عبدالله محمد بن أبي الحسن البلنسي (ت: ٧٨٢هـ)
- ٦- « مفحّمات الأقران في مبهمات القرآن » لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)

المبحث الثاني

أنواع المبهم في القرآن الكريم وأسباب وروده

المطلب الأول: أنواع المبهم

قسّم السيوطي المبهم قسمين «القسم الأول: فيما أبهم من رجل أو امرأة أو ملك أو جني أو مثني أو مجموع عرف أسماء كلهم، أو من، أو الذي، إذا لم يرد به العموم...»^(١)، أما عن القسم الثاني فيقول: «القسم الثاني: في مبهمات الجموع الذين عرفت أسماء بعضهم...»^(٢).

ويبدو من كلام السيوطي في نهاية حديثه عن المبهم في كتابه «الإتقان» أن هناك أقساماً أخرى، وإن لم يذكر ذلك صراحة، فيقول: «وأما مبهمات الأقسام والحيوانات والأمكنة والأزمنة ونحو ذلك، فقد استوفيت الكلام عليها في تأليفنا المشار إليه (يقصد كتابه مفحومات الأقران)»^(٣).

ويمكننا أن نضيف إلى هذه الأنواع «مبهم الحدث»، ففي قصص القرآن حلقات من الأحداث لم يفصلها القرآن، بل لم يقف أمامها، وقد التفت إلى ذلك سيد قطب في تفسيره «في ظلال القرآن»، فمثلاً إبان حديثه عن قصة نبي الله موسى عليه السلام في سورة القصص يقول: «ويستك سياق القصة بعد هذا عن السنوات الطوال ما بين مولد موسى عليه السلام والحلقة التالية التي تمثل شبابه واكتماله، فلا نعلم ماذا كان بعد رده إلى أمه لترضعه، ولا كيف تربى في قصر فرعون، ولا كيف كانت صلته بأمه بعد فترة الرضاعة، ولا كيف كان مكانه في القصر أو خارجه بعد أن شب وكبر إلى أن تقع الأحداث التالية في الحلقة الثانية، ولا كيف كانت عقيدته، وهو الذي يصنع على عين الله، ويعد لوظيفته، في وسط عباد فرعون

(١) الإتقان في علوم القرآن: ٦٩٩.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ٧٠٦.

(٣) الإتقان في علوم القرآن: ٧١٠.

مواقف المفسرين من المبهم في القرآن الكريم

المطلب الأول: موقف المفسرين بالمأثور من المبهم

لم تختلف طريقة تعامل المفسرين بالمأثور^(١) مع المبهم عن منهجهم في التفسير بشكل عام، فلم يزدوا على إيراد الأخبار الواردة فيه، حتى دون التعليق عليها ولا الترجيح بينها في كثير من الأحيان، باستثناء ابن جرير الطبري الذي توقفنا بعض عباراته وتعليقاته على موقف واضح من المبهم.

يقول ابن جرير الطبري عن الشجرة التي نهى الله آدم عليه السلام وحواء عن الأكل منها: «ولم يضع الله جل ثناؤه لعباده المخاطبين بالقرآن دلالة على أي أشجار الجنة كان نهيه آدم أن يقربها، بنص عليها باسمها، ولا بدلالة عليها، ولو كان لله في العلم بأي ذلك من أي رضا، لم يخل عباده من نصب دلالة لهم عليها يصلون بها إلى معرفة عينها، ليطيعوه بعلمهم بها، كما فعل ذلك في كل ما بالعلم به له رضا.

فالصواب في ذلك أن يقال: إن الله جل ثناؤه نهى آدم وزوجته عن أكل شجرة بعينها من أشجار الجنة دون سائر أشجارها، فخالفا إلى ما نهاهما الله عنه، فأكلا منها كما وصفهما الله جل ثناؤه به، ولا علم عندنا أي شجرة كانت على التعيين، لأن الله لم يضع لعباده دليلاً على ذلك في القرآن، ولا في السنة الصحيحة، فأنتي يأتي ذلك؟ وقد قيل: كانت شجرة البر، وقيل: كانت شجرة العنب، وقيل: كانت شجرة التين، وجائز أن تكون واحدة منها، وذلك علم، إذا علم لم ينفع العالم به علمه، وإن جهله جاهل لم يضره جهله به»^(٢).

(١) منهم ابن أبي حاتم والسمرقندي والثعلبي والبغوي وابن عطية وابن كثير.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، وقيل يزيد بن كثير بن غالب (٢٢٤هـ-٣١٠هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (د.ت)، ٥٥٦/١-٥٥٧.

ووافق في ذلك ابن كثير، فقال بعد ذكر الآراء الواردة في الشجرة، ونقل كلام الطبري السابق: «وكذلك رجح الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره وغيره، وهو الصواب»^(١). وكذلك يقول ابن جرير الطبري عن بعض البقرة الذي أمر بنو إسرائيل أن يضربوا به قتلهم: «ولا دلالة في الآية، ولا في خبر تقوم به حجة، على أي أبعاضها التي أمر القوم أن يضربوا القتل به، وجائز أن يكون الذي أمروا أن يضربوه به هو الفخذ، وجائز أن يكون ذلك الذنب وغضروف الكتف، وغير ذلك من أبعاضها، ولا يضر الجهل بأي ذلك ضربوا القتل، ولا ينفع العلم به، مع الإقرار بأن القوم قد ضربوا القتل ببعض البقرة بعد ذبحها فأحياه الله»^(٢).

ويقول عن حكم الكتاب الذي دعي إليه الذين أوتوا نصيبًا من الكتاب «لا دلالة في الآية على أي ذلك كان من أي، فيجوز أن يقال: هو هذا دون هذا، ولا حاجة بنا إلى معرفة ذلك، لأن المعنى الذي دُعا إلى حكمه، هو مما كان فرضًا عليهم الإجابة إليه في دينهم، فامتنعوا منه، فأخبر الله جل ثناؤه عنهم بردتهم، وتكذيبهم بما في كتابهم، وجحودهم ما قد أخذ عليهم عهدهم ومواثيقهم بإقامته والعمل به، فلن يعدوا أن يكونوا في تكذيبهم محمدًا وما جاء به من الحق، مثلهم في تكذيبهم موسى وما جاء به وهم يتولونه ويقرون به»^(٣).

ومن كلام الطبري هذا يتبين لنا أمران مهمان في تعامله مع المبهم، أولهما أنه لمعرفة المبهم عنده طريقتان «نص أو دلالة»، والتفريق بين النص الصريح والدلالة واضح عنده في أكثر من موطن مثل قوله «... بنص عليها باسمها، ولا بدلالة عليها»^(٤)، وهو ما

(١) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير القرشي الدمشقي (٧٠٠هـ-٧٧٤هـ)، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة ٢٣٥/١.

(٢) جامع البيان، ٢٩٥/٥-٢٩٦

(٣) جامع البيان، ٢٩٥/٥-٢٩٦

(٤) جامع البيان، ٥٥٦/١.

يوسع طرق الاستدلال على المبهم عنده، ولا يحصر معرفته في التعيين بنص فقط، وثانيهما أن بعض أنواع المبهم، العلم به لا ينفع والجهل به لا يضر.

وللإجماع نصيب في الاستدلال على المبهم عند الطبري، يقول عند حديثه عن الأرض المقدسة التي كتبها الله لئبي إسرائيل: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: هي الأرض المقدسة، كما قال نبي الله موسى صلى الله عليه، لأن القول في ذلك بأنها أرض دون أرض، لا تُدرك حقيقة صحته إلا بالخبر، ولا خبر بذلك يجوز قطع الشهادة به، غير أنها لن تخرج من أن تكون من الأرض التي ما بين الفرات وعريش مصر، لإجماع جميع أهل التأويل والتبشير والعلماء بالأخبار على ذلك»^(١).

ولدى حديثه عن تعيين أهل الأعراف يقول: «الصواب من القول في أصحاب الأعراف أن يقال كما قال الله جل ثناؤه فيهم: هم رجال يعرفون كُلاً من أهل الجنة وأهل النار بسيماهم، ولا خبر عن رسول الله ﷺ يصح سنده، ولا أنه متفق على تأويلها، ولا إجماع من الأمة على أنهم ملائكة»^(٢).

وعند حديثه عن الكلمات التي ابتلى الله بهن إبراهيم: «فغير جائز لأحد أن يقول: عنى الله بالكلمات التي ابتلى بهن إبراهيم شيئاً من ذلك بعينه دون شيء، ولا عنى به كل ذلك، إلا بحجة يجب التسليم لها من خبر عن الرسول ﷺ، أو إجماع من الحجة، ولم يصح في شيء من ذلك خبر عن الرسول بنقل الواحد، ولا بنقل الجماعة التي يجب التسليم لما نقلته، غير أنه روي عن النبي ﷺ في نظير معنى ذلك خبران، لو ثبتا، أو أحدهما، كان القول به في تأويل ذلك هو الصواب...»^(٣). ثم يذكرهما.

غير أن هذه الطريقة لتعيين المبهم ليست مطردة عند الطبري، فهناك أنواع من المبهمات يرى أنه لا وجه للاستدلال فيها، ولا يحكم فيها إلا النص، فيقول مثلاً عند حديثه عن البقية التي تركها آل موسى وآل هارون بعد أن ذكر الأقوال الواردة فيها: «وذلك أمر لا

(١) جامع البيان، ٢٨٦/٨.

(٢) جامع البيان، ٢٢١/١٠.

(٣) جامع البيان، ٥٠٧/٢.

يدرك علمه من جهة الاستخراج ولا اللغة، ولا يدرك علم ذلك إلا بخبر يوجب عنه العلم، ولا خبر عند أهل الإسلام في ذلك للصفة التي وصفنا، وإذ كان كذلك، فغير جائز فيه تصويب قول وتضعيف آخر غيره...»^(١).

وهذا النص أيضًا يقدم لنا فيه الطبري طريقًا آخر من طرق استدلاله على المبهم، وهو الاستدلال باللغة، فنفيه معرفة المبهم هنا باللغة إثبات لمعرفته بها في مواطن أخرى، وسيأتي معنا استدلاله على المبهم باللغة إن شاء الله تعالى.

ويؤكد على هذا المعنى، أنه لا حكم إلا للنص في بعض المبهمات، فيقول في البيت الذي رفع إبراهيم وإسماعيل قواعده، أهو البيت الحرام نفسه؟ أم هو بيت كان أهبطه الله مع آدم فرفع إبراهيم وإسماعيل قواعده...؟: «ولا علم عندنا بأي ذلك كان من أي، لأن حقيقة ذلك لا تدرك إلا بخبر عن الله وعن رسوله ﷺ، بالنقل المستفيض، ولا خبر بذلك تقوم به الحجة فيجب التسليم لها، ولا هو- إذ لم يكن به خبر، على ما وصفنا- مما يدل عليه بالاستدلال والمقاييس، فيمثل بغيره، ويستنبط علمه من جهة الاجتهاد، فلا قول في ذلك هو أولى بالصواب مما قلنا، والله تعالى أعلم»^(٢).

وليست هذه المواطن وحدها هي التي ذكر فيها الطبري طريقته في تعيين المبهم (الدلالة أو النص)، وفي تفرقة بينهما دليل على تباينهما، أي دلالة يستنبط بها المقصود من غير نص صريح، أو نص صريح، بل أكدها في أكثر من موطن^(٣).
والخلاصة أن ابن جرير الطبري لم يتعامل مع المبهم معاملة واحدة، بل فرق بين ما لتعيينه قيمة علمية أو عملية معتبرة، وما ليس لتعيينه قيمة كبيرة، وفي كل نقل الآراء الواردة، وعلق

(١) جامع البيان ٤/٤٧٧.

(٢) جامع البيان، ٢/٥٥٦.

(٣) أشار إلى كثير من هذه المواطن الدكتور حسين علي الحربي، عضو هيئة التدريس بجامعة جازان، في كتابه «منهج الإمام ابن جرير الطبري في الترجيح»، دار الجنادرية للطبع والنشر والتوزيع، الأردن، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م، ص ١٢٥.

على ما لمعرفته قيمة وفنّد ودرس واستدل ورجح واحدًا من هذه الآراء، أما ما ليس لمعرفته قيمة فاكتفى بإيراد الآراء، والإشارة إلى أن معرفة ذلك لا جدوى منها، ولا تكون إلا بنص أو دلالة معتبرة عليها.

وأكد الطبري في أكثر من موطن أن هناك مبهمات لا يُستدل عليها باستخراج ولا بلغة، إلا بنص صريح، كما أنه أشار إلى أن الاستدلال على بعض المبهمات قد يكون بالإجماع أو اللغة أو غيرهما من طرق الاستدلال.

أما بقية المفسرين بالمأثور فقد اكتفوا بنقل المرويات المختلفة في المبهم دون التعليق عليها.

چ (١) ... فإن قال: وما برهانك على أنهم أولاء؟ قيل...»^(٢)، ويورد جملة من الآثار بسنده إلى رسول الله ﷺ يؤكد بها رأيه.

– المناقشة:

أولاً: الضالون المشار إليهم في الآية المذكورة من سورة المائدة مختلف في كنههم بين المفسرين، فمنهم من قال إنهم اليهود^(٣)، ومنهم من قال إنهم رؤساء اليهود والنصارى وأسلافهم^(٤)، ومنهم من قال إنهم أئمة النصارى^(٥)، فالضالون في الآية من قبيل المبهم أيضاً، بدليل الخلاف، فكيف يستدل بمبهم على مبهم؟

ثانياً: العجيب في هذا الاستدلال الذي تبع فيه الطبري كثير من المفسرين^(٦) أن الطبري نفسه عند تفسير هذه الآية في سورة المائدة، قال إن المقصود بالذين ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل «اليهود»، يقول الطبري: «... ولا تتبعوا أيضاً في المسيح أهواء اليهود الذين قد ضلوا قبلكم عن سبيل الهدى في القول فيه، فتقولون فيه كما قالوا:

(١) سورة المائدة: الآية ٧٧

(٢) جامع البيان ١/١٩٤-١٩٧.

(٣) جامع البيان ٨/٥٨٥، ونقله القرطبي (٦٧١هـ) في تفسيره الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، نقله عن مجاهد والحسن ٨/١٠٣.

(٤) القرطبي ٨/١٠٣.

(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، جارالله أبوالقاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧هـ-٥٣٨هـ)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان ٢/٢٧٨.

(٦) منهم الزمخشري (الكشاف ١/١٢٣) وابن كثير (١/١٤١)، والسمرقندي (تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي أبو الليث (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض والدكتور زكريا عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ١/٨٣)، وغيرهم.

هو لغير رُشدة، وتَبَّهتوا أمه كما يبهتونها بالفرية، وهي صدّيقة، چت تچ، يقول تعالى ذكره: وأصل هؤلاء اليهود كثيرًا من الناس، فحادوا بهم عن طريق الحقّ وحملوهم على الكفر بالله والتكذيب بالمسيح، چڈ ٹ ٹ ٹ ٹ چ، يقول: وصل هؤلاء اليهود عن قصد الطريق، وركبوا غير محجة الحقّ، وإنما يعني تعالى ذكره بذلك كفرهم بالله وتكذيبهم رسله عيسى ومحمدًا ﷺ، وذهابهم عن الإيمان وبُعدهم منه، وذلك كان ضلالهم الذي وصفهم الله به، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل^(١)، ثم يورد ذكر من قال ذلك.

ثالثًا: من المفسرين من نقل إجماعًا على هذا الرأي، أن المغضوب عليهم هم اليهود والضالين هم النصارى، مثل ابن أبي حاتم^(٢)، وقال السمرقندي: «وقد أجمع المفسرون أن المغضوب عليهم أراد به اليهود، والضالين أراد به النصارى»^(٣)، وقال الماوردي: «وهو قول جميع المفسرين»^(٤)، والحق أن الخلاف قائم، يقول البغوي: «وقال سهل بن عبد الله: غير المغضوب عليهم بالبدعة، ولا الضالين عن السنة»^(٥)، وإن كان هذا الرأي لا يقوم عليه دليل.

ويقول الفخر الرازي «المشهور أن المغضوب عليهم هم اليهود... والضالين هم

(١) جامع البيان ٥٨٥/٨.

(٢) تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م ٣١/١.

(٣) بحر العلوم ٨٣/١.

(٤) النكت والعيون، تفسير الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (٣٦٤هـ-٤٥٠هـ)، تحقيق السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان ٦١/١.

(٥) تفسير البغوي، معالم التنزيل، للإمام محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق محمد عبدالله النمر وعثمان جمعة وسليمان مسلم، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ٥٥/١.

النصارى... وقيل: هذا ضعيف، لأن منكري الصانع والمشركين أخبث دينًا من اليهود والنصارى، فكان الاحتراز عن دينهم أولى، بل الأولى أن يحمل المغضوب عليهم على كل من أخطأ في الأعمال الظاهرة وهم الفساق، ويحمل الضالون على كل من أخطأ في الاعتقاد، لأن اللفظ عام والتقييد خلاف الأصل، ويحتمل أن يقال: المغضوب عليهم هم الكفار، والضالون هم المنافقون، وذلك لأنه تعالى بدأ بذكر المؤمنين والثناء عليهم في خمس آيات من أول البقرة، ثم أتبعه بذكر الكفار... ثم أتبعه بذكر المنافقين... فكذا ههنا بدأ بذكر المؤمنين... ثم أتبعه بذكر الكفار... ثم أتبعه بذكر المنافقين»^(١).

وهذه لفظة طيبة من الفخر الرازي، أن تتبع سياق القرآن في الحديث عن طوائف الناس في سورة البقرة، ليستدل على المغضوب عليهم والضالين، لكن هذا الترتيب في سورة البقرة لا يُشترط قيامه كذلك في سورة الفاتحة، وهو نفسه ساق هذا الرأي بصيغة التمریض «ويحتمل أن يقال».

ولم يقدم لنا الفخر الرازي دليلًا واضحًا على اختياره، أن المغضوب عليهم كل من أخطأ في الأعمال الظاهرة والضالين كل من أخطأ في الاعتقاد، إلا قوله «لأن اللفظ عام والتقييد خلاف الأصل»، وهو حجة عليه لا له، لأنه قيّد المغضوب عليهم بكل من أخطأ في الأعمال الظاهرة، والضالين بكل من أخطأ في الاعتقاد، وكان الأولى، حسب رأيه، أن يبقى اللفظ على معناه اللغوي دون تقييد.

وقد تعقبه الألوسي في هذا فقال بعد أن أورد كلامه: «... فقد ضل ضلالًا بعيدًا إن كان قد بلغه ما صح عن رسول الله ﷺ وإلا فقد تجاسر على تفسير كتاب الله تعالى مع الجهل بأحاديث رسول الله ﷺ، وما قاله في منكري الصانع لا يعتد به لأن من لا دين له لا يعتد بذكره، والعجب من الإمام الرازي أنه نقل هذا ولم يتعقبه بشيء سوى أنه زاد في الشطرنج بغلاً، فقال ويحتمل أن يقال المغضوب عليهم هم الكفار والضالون هم المنافقون، وعلله بما في أول البقرة من ذكر المؤمنين ثم الكفار ثم المنافقين، ففاس ما هنا على ما

(١) تفسير الفخر الرازي، ١/٢٦٤-٢٦٥.

خامسًا: من المفسرين من فطن إلى أنه لا وجه للاستدلال على المبهم في هذا الموطن بالقرآن الكريم، وإن كان قد أيد الرأي نفسه، أن المغضوب عليهم هم اليهود والضالين هم النصارى، ولكن بالاستدلال بالسنة، يقول الألوسي: «واستدل بعضهم على أن المغضوب عليهم هم اليهود بقوله تعالى: **چ چ چ چ د د ت ت ث ث** (٢)، وعلى أن الضالين النصارى بقوله تعالى: **چ پ پ پ ن ن ن ن** (٣)، والأولى الاستدلال بالحديث لأن الغضب والضلال وردا جميعًا في القرآن لجميع الكفار على العموم... ووردا لليهود والنصارى جميعًا على الخصوص كما ذكره المستدل» (٤).

سادسًا: حمل بعض المفسرين ما ورد من أخبار يدل ظاهرها على أن اليهود هم المغضوب عليهم، والضالين هم النصارى (٥) على أن ذلك من قبيل تفسير العام ببعض أفراده، يقول الشيخ محمد رشيد رضا صاحب تفسير المنار، بعد أن يورد ما يحاول أن يضعفها به: «... إن ما ذكره المحققون من الوجوه الأخرى لا يعد مخالفة للمأثور الذي هو من قبيل تفسير العام ببعض أفراده، من قبيل التمثيل لا التخصيص، ولا الحصر بالأولى» (٦). ويقول: «ورد في الحديث المرفوع تفسير المغضوب عليهم باليهود، والضالين

(١) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة (مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية) مادة ضلل، ص ٤٢٣.

(٢) سورة المائدة: من الآية ٦٠.

(٣) سورة المائدة: من الآية ٧٧.

(٤) روح المعاني ٩٦/١.

(٥) ما روى الإمام أحمد في مسنده (ج ٤ ص ٣٧٨)، والترمذي في كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة فاتحة الكتاب (٢٩٥٣ و ٢٩٥٤)، ٧١-٦٩/٥، وابن حبان في صحيحه (٧٢٠٦)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ج ١٦/١٨٣-١٨٤)، وصححه الشيخ شاکر (١/١٨٥ و ١٩٣)، الطبري بتحقيق شاکر، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية).

(٦) تفسير المنار، ٩٨/١.

بالنصارى، رواه أحمد والترمذي وحسنه ابن حبان وصححه غيرهم، ونقلنا عن شيخنا الأستاذ الإمام عزوه إلى بعضهم، أي بعض المفسرين، وهو يريد أن بعض المفسرين اختار أن هذا هو المعنى المراد، وهو لم يكن يجهل أن هذا روي مرفوعًا، ولكنه كان يعلم - مع هذا - أن أكثر المفسرين فسروا اللفظين بما يدلان عليه لغة، حتى بعض أهل الحديث منهم، وكأنهم لم يروا أن الحديث صحيح، فقد قال البيهقي الملقب بمحيي السنة في تفسيره «معالم التنزيل» بعد تفسيرهما بمدلولهما اللغوي، قيل: المغضوب عليهم هم اليهود، والضالون هم النصارى، لأن الله تعالى حكم على اليهود بالغضب... وحكم على النصارى بالضلال.. فعبّر عن هذا القول بقيل الدال على ضعفه عنده، ولم يستدل عليه بالحديث»^(١).

ثم يقول عن ابن كثير: «... ثم ذكر الحديث ورواياته، وهو عند أحمد والترمذي، وكذا ابن حبان من طريق سماك بن حرب عن عدي بن حاتم، قال الترمذي، حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وسماك ضعفه جماعة ووثقه آخرون، وانتقوا على أنه تغير في آخر عمره بل خرف، فما رواه في هذه الحال فلا جدال في رده بالاتفاق، وأخرجه بن مردويه عن أبي ذر أيضًا بسند، قال الحافظ في الفتح: إنه حسن»^(٢).

ولذا يرى الشيخ رضا أن «المغضوب عليهم هم الذين خرجوا عن الحق بعد علمهم به، والذين بلغهم شرع الله ودينه فرفضوه ولم يتقبلوه، انصرافًا عن الدليل، ورضاء بما ورثوه من القيل، ووقوفًا عند التقليد، وعكوفًا على هوى غير رشيد... وأن الضالين هم الذين لم يعرفوا الحق ألبتة، أو لم يعرفوه على الوجه الصحيح الذي يقرب به العمل... وقرن المعطوف في قوله ولا الضالين بـ«لا» لما في «غير» من معنى النفي، أي وغير الضالين، ففيه تأكيد للنفي، وهو يدل على أن الطوائف ثلاث: المنعم عليهم، والمغضوب عليهم، والضالون.

ولا شك أن المغضوب عليهم ضالون أيضًا، لأنهم بنبذهم الحق وراء ظهورهم قد استدبروا الغاية واستقبلوا غير وجهتها، فلا يصلون منها إلى المطلوب، ولا يهتدون فيها إلى مرغوب، ولكن فرقًا بين من عرف الحق فأعرض عنه على علم، وبين من لم يظهر له الحق

(١) تفسير المنار ٩٧/١.

(٢) تفسير المنار ٩٧/١ - ٩٨.

فهو تائه بين الطرق، لا يهتدي إلى الجادة الموصلة منها، وهم من لم تبلغهم الرسالة، أو بلغتهم على وجه لم يتبين لهم فيه الحق، فهؤلاء هم أحق باسم الضالين، فإن الضال حقيقة هو التائه الواقع في عماية لا يهتدي معها إلى المطلوب، والعماية في الدين هي الشبهات التي تلبس الحق بالباطل وتشبه الصواب بالخطأ»^(١).

ثم ينقل عن «الأستاذ الإمام» (محمد عبده) أن الضالين على أقسام أربعة: القسم الأول من لم تبلغهم الدعوة إلى الرسالة، أو بلغتهم على وجه لا يسوق إلى النظر، والقسم الثاني من بلغته الدعوة على وجه يبعث على النظر، فساق همته إليه، واستفرغ جهده فيه، ولكن لم يوفق إلى الإيمان بما دعي إليه، والقسم الثالث: من بلغتهم الرسالة وصدقوا بها، بدون نظر في أدلتها ولا وقوف على أصولها، فاتبعوا أهواءهم في فهم ما جاءت به من أصول العقائد، وهؤلاء هم المبتدعة في كل دين، ومنهم المبتدعون في دين الإسلام، والقسم الرابع: ضلال في الأعمال، وتحريف للأحكام عما وضعت له، كالخطأ في فهم معنى الصلاة والصيام وجميع العبادات...^(٢).

وذهب مذهب الشيخ رضا أيضًا مع الأخبار التي يدل ظاهرها على أن اليهود هم المغضوب عليهم والضالون هم النصارى، الطاهر ابن عاشور «... فاليهود مثل للفريق الأول، والنصارى من جملة الفريق الثاني، كما ورد به الحديث عن النبي ﷺ في جامع الترمذي وحسنه، وما ورد في الأثر من تفسير المغضوب عليهم باليهود والضالين بالنصارى، فهو من قبيل التمثيل بأشهر الفرق التي حق عليها هذان الوصفان، فقد كان العرب يعرفون اليهود في خيبر والنضير وبعض سكان المدينة وفي عرب اليمن، وكانوا يعرفون نصارى العرب مثل تغلب وكلب وبعض قضاة، وكل أولئك بدلوا وغيروا وتكبوا عن الصراط المستقيم الذي أرشدهم الله إليه وتفرقوا في بنيات الطرق على تفاوت في ذلك. فاليهود تمردوا على أنبيائهم وأحبارهم غير مرة وبدلوا الشريعة عمدًا فلزمهم وصف

(١) تفسير المنار ٦٨/١-٦٩.

(٢) تفسير المنار ٦٩/١-٧١ بتصرف.

المغضوب عليهم وعلق بهم في آيات كثيرة، والنصارى ضلوا بعد الحوارين وأساءوا فهم معنى التقديس في عيسى عليه السلام فزعموه ابن الله على الحقيقة...»^(١).

- الخلاصة والترجيح :

نخلص من هذا كله إلى أنه لا وجه للاستدلال بالآيات التي استدلت بها أكثر المفسرين على أن المغضوب عليهم هم اليهود والضالون هم النصارى، وتجب مراعاة المواطن الأخرى في القرآن الكريم التي وصفت أقوامًا آخرين بأنهم مغضوب عليهم أو ضالون، لمعرفة حقيقة المغضوب عليهم والضالين في سورة الفاتحة، فيما يمكن أن نطلق عليه «مراجعة القاموس القرآني»، أو «الاستخدام القرآني للفظ».

ويأتي هذا تأكيدًا لما تقرر سابقًا من احتمالية الإخفاق في التوصل للصواب من خلال تفسير القرآن بالقرآن، لا بسبب اعتماد المفسر على القرآن في التفسير، ولا لاضطراب أو تناقض في القرآن، معاذ الله، ولكن لخطأ في الاستدلال، أو تقصير في دراسة الاستخدام القرآني للألفاظ والجمل والأساليب، أو النظر إلى مواطن قرآنية دون غيرها مما قد تكون ذات صلة بالموضوع، أو لأمر أخرى تجب مراعاتها، ربما تكون خاصة بكل موطن على حدة، قد تغيب عن المستدل.. على أن الحكم بالإخفاق أو التوفيق يبقى رأيًا للبحث، يحتمل الخطأ والصواب.

أما ما ورد في هذا الشأن من أخبار يدل ظاهرها على أن اليهود هم المغضوب عليهم والضالون هم النصارى، فيمكن أن يُعد «من قبيل تفسير العام ببعض أفرادها، من قبيل التمثيل لا التخصيص، ولا الحصر بالأولى»^(٢).

والتقسيم الثلاثي لأحوال الناس مع الحق (منعم عليهم عرفوا الحق واتخذوه سبيلًا، ومغضوب عليهم عرفوا الحق وحادوا عنه، وضالون لم يهتدوا للحق أصلًا) منطقي وأقرب إلى الصواب، وجامع لليهود والنصارى وغيرهم، والمختار في الكشف عن حقيقة هذا المبهم في سورة الفاتحة، إذ لا وجه لقصر صفة من الصفتين على اليهود أو النصارى دون غيرهم،

(١) تفسير التحرير والتنوير، ١/١٩٩ - ٢٠٠.

(٢) تفسير المنار ١/٩٨.

«وليس ما قاله من خالف قولنا هذا- من الأقوال التي حكيناها- بمدفوع قوله، ولكنه قولٌ لا شاهد عليه من حجة يجب التسليم لها، فيجوز لنا إضافته إلى آدم، وأنه مما تلقاه من ربه عند إنابته إليه من ذنبه، وهذا الخبر الذي أخبر الله عن آدم- من قبله الذي لقاه إياه فقال له تائباً إليه من خطيئته- تعريف منه جل ذكره جميع المخاطبين بكتابه، كيفية التوبة إليه من الذنوب»^(١)

(١) تفسير الطبري: ٥٨٦/١.

- ١- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (١٣٢٥هـ - ١٣٩٣هـ)، دار عالم الفوائد، د.ت.
- ٢- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف باسم تفسير البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي (٦٩١هـ)، إعداد وتقديم محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، د.ت.
- ٣- بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي أبو الليث (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض والدكتور زكريا عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- ٤- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، ابن عساكر (أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي، المعروف بابن عساكر الدمشقي، ٤٩٩هـ - ٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٥- تاريخ نجد، للشيخ الإمام حسين بن غنام، حرره وحققه الدكتور ناصر الدين الأسد، دار الشروق، الطبعة الرابعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٦- التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، (١٢٩٦هـ - ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، د.ت.
- ٧- التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم، أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي (٥٠٨-٥٨١هـ)، تحقيق الأستاذ علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٨- تفسير القرآن الحكيم المشتهر بتفسير المنار، محمد رشيد رضا (١٢٨٢هـ - ١٣٥٤)، دار المنار الطبعة الثانية ١٣٦٦هـ ١٩٤٧م.
- ٩- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين،

- عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- ١٠- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير القرشي الدمشقي (٧٠٠هـ-٧٧٤هـ)، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة ١/٢٣٥.
- ١١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، راجع أحاديثه أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، د.ت.
- ١٢- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.
- ١٣- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي (٨٤٩هـ-٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ١٤- الرد على الجهمية، الإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ)، قدم له وخرّج أحاديثه وعلق عليها بدر البدر، دار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين السيد محمود أبو الفضل الألوسي البغدادي (١٢١٧-١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، د.ت.
- ١٦- سنن الترمذي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- ١٧- شعب الإيمان، البيهقي (الإمام أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي، ٤٥٨هـ)، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

- ١٨- صحيح ابن حبان في، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ١٩- صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م.
- ٢٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣هـ-٨٥٢هـ) بعناية عبدالعزيز بن باز، محمد فؤاد عبدالباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت لبنان، د.ت.
- ٢١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير»، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ١٢٥٠هـ، اعتنى به وراجع أصوله يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- ٢٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جارالله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧هـ- ٥٣٨هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان.
- ٢٣- لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور (٦٣٠هـ - ٧١١هـ)، طبعة دار المعارف، ١٩٩٨م.
- ٢٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، القاضي أبو محمد عبدالحق بن غالب ابن عطية الأندلسي (٥٤٦هـ)، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٢٥- المستدرک علی الصحیحین، الحاكم (أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، ٣٢١هـ- ٤٠٥هـ)، مطبوعات مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، الدكن، الطبعة الأولى ١٣٤٠هـ.
- ٢٦- معالم التنزيل، للإمام محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق محمد عبدالله النمر وعثمان جمعة وسليمان مسلم، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.

استدلال المفسرين على مبهم القرآن بالقرآن

- ٢٧- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة (مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية).
- ٢٨- مفاتيح الغيب، محمد الرازي، فخرالدين (٥٤٤هـ - ٦٠٤هـ) ابن العلامة ضياء الدين عمر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- ٢٩- مفحومات الأقران في مبهمات القرآن، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ ١٥٠٥م)، بضبط وتعليق الدكتور مصطفى ديب البغا، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م.
- ٣٠- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- ٣١- منهج الإمام ابن جرير الطبري في الترجيح، حسين علي الحربي دار الجنادرية للطبع والنشر والتوزيع، الأردن، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م
- ٣٢- النكت والعيون، تفسير الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (٣٦٤هـ - ٤٥٠هـ)، تحقيق السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان.